ضمن مذكرة تفاهم بين "التجارة" و"هيئة الأسواق"

العلي لـ «الأنباء»: تحديد الدور الرقابي على الشركات خلال شهر

شريف حمدي

توقع وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي في تصريح لـ «الأنباء» إن يتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال في غضون شهر تقريبا، لتحديد الدور الرقابي على الشركات.

وأوضح الوزير أن هناك تنسيقا مع هيئة أسواق المال حول اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الجديد المنتظر إقرارها قريبا، وذلك فيما يتعلق بتقاطع الاختصاصات بين الجانبين.

ولفت إلى أنه بعد الانتهاء من النقاشات والتوصل إلى معالجة لكل الجوانب المشتركة في العمل سيتم التوقيع على مذكرة التفاهم عقب إقرار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية رقم 1 لسنة 2016، علما بأن الوزارة كانت قد أرسلت المسودة الأولية للائحة للجهات ذات العلاقة للاستعانة بمقترحاتها تمهيدا لتضمين المهم منها في اللائحة في صورتها النهائية قبل إقرارها. وكان رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د.نايف الحجرف ذكر في تصريحات صحافية على هامش منتدى حوكمة الشركات قبل نحو 3 أسابيع ان هناك مراجعة شاملة لمذكرة التفاهم مع وزارة التجارة والصناعة في ضوء اللائحة التنفيذية لقانون الشركات. يذكر أن «الهيئة» و«الوزارة» كانتا قد وقعتا مذكرة للتفاهم في 15 ديسمبر 2014 لفك التشابك وحل مشكلات تداخل الصلاحيات في الرقابة على الشركات في إطار تنظيم مباشرة الاختصاصات الموكلة لكل منهما.

د.يوسف العلي

«التجارة» و«هيئة الأسواق» تسعيان لحل مشكلات تداخل الصلاحيات في الرقابة على الشركات (قاسم باشا)

عن طريق توقيع عقود لتقديم خدمات الحفر البحرية والتنقيب في أول بئر بحرية لها

«كامكو»: الكويت تسعى لزيادة إنتاجها النفطي بإضافة 165 ألف برميل يومياً

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إن أسعار النفط واصلت ارتفاعها خلال مارس الماضي مدفوعة بتجدد الآمال بأن اتفاقا مزمعا بين الدول المنتجة للنفط الأعضاء في منظمة الأوبك وغير الأعضاء سيؤدي إلى تحقيق التوازن في أسواق النفط، غير أن هذه الآمال قد تزعزعت بشكل مؤقت خلال الأسبوع الأول من أبريل وذلك عندما صرحت السعودية بأنها لن تنضم الى اتفاقية تجميد الإنتاج دون مشاركة إيران والدول الكبرى الأخرى المنتجة للنفط، الأمر الذي أدى الى انخفاض أسعار النفط بما يقرب من نسبة 4٪ في يوم واحد.

وأضاف التقرير: أدى صدور بيان مطمئن من مندوب الكويت لدى منظمة أوبيك بشأن تجميد الإنتاج النفطي إلى ارتفاع سعر خام برنت لأعلى مستوى له في 4 أشهر ليسجل 43,49 دولاراً للبرميل في 12 أبريل الجاري، حيث أعرب المندوب عن ثقته باتفاق الدول الأخرى على تجميد الإنتاج النفطي بغض النظر عن انضمام إيران إلى اتفاق تجميد الإنتاج النفطي من عدمه خلال الاجتماع الذي سينعقد بالدوحة اليوم، إذ لم يعد أمامها خيار آخر للعمل على استقرار أسعار النفط.

إضافة إلى ذلك، صرح المندوب بأنه من المحتمل أن يتم تجميد مستوى إنتاج النفط عند المستويات المسجلة في شهر فبراير الماضي كما انه يمكن تحديد أدنى سعر للنفط.

وتعتزم الكويت التي تنتج 3 ملايين برميل يوميا زيادة إنتاجها النفطي بإضافة 165 ألف برميل عن طريق التوقيع على عقود لتقديم خدمات الحفر البحرية وخدمات الدعم للتنقيب في أول بئر بحري لها، كما انه من المقرر أن تستأنف الكويت عمليات الإنتاج في حقل الخفجي النفطي المشترك بينها وبين السعودية بعد توقفها منذ أكتوبر 2014. ومن المتوقع أن يصل إنتاج الحقل إلى المستوى المسجل قبل عملية التوقف المتراوح بين 280 و300 ألف برميل يوميا على نحو تدريجي بعد استيفاء متطلبات العقد المعدل.

من ناحية أخرى، قال تقرير «كامكو» انه على الرغم من أهمية عوامل المعروض النفطي، فإنها لم تكن ذات تأثير كبير على أسعار النفط بسبب المعنويات الإيجابية السائدة في سوق النفط، بالإضافة إلى ذلك فإن السعودية تنتج بالفعل النفط عند مستويات مرتفعة، كما أن إيران تعتزم زيادة إنتاجها النفطي.

فيما تبين أن العراق رفعت إنتاجها النفطي إلى مستوى قياسي بلغ 4,55 ملايين برميل يوميا خلال مارس الماضي، ويأتي ذلك عقب صدور أنباء حول قيام روسيا بزيادة إنتاجها النفطي إلى 10,91 ملايين برميل يوميا خلال شهر مارس، ليصل إلى أعلى مستوى له في 30 عاما. وتشير زيادة الإنتاج النفطي التي أعلنت عنها الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة الأوبك في الفترة الأخيرة إلى أن كل دولة من الدول المنتجة للنفط تستعد لتجميد الإنتاج عند أعلى مستوى على الإطلاق.

وارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبيك بنسبة 21٪ خلال مارس، مسجلا أعلى قفزة له في 30 شهرا، ليصل إلى 34,65 دولارا للبرميل، فيما ارتفع المعدل الشهري لسعر برميل النفط الكويتي بنسبة 23٪ ليصل إلى 33 دولارا للبرميل بنهاية مارس.

ومن ناحية معدل الإنتاج الشهري، أشار التقرير الى انه بحسب وكالة بلومبرج فإن الإنتاج النفطي لشهر مارس قد سجل ارتفاعا هامشيا بمعدل 64 ألف برميل يوميا ليصل إلى 33,09 مليون برميل يوميا بالمقارنة مع 33,02 مليون برميل يوميا خلال الشهر الأسبق.

وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاج النفطي في العراق (+150 ألف برميل يوميا)، وإيران (+100 ألف برميل يوميا)، وأنغولا (+41 ألف برميل يوميا)، والتي وازنها جزئيا انخفاض هامشي في معدلات الإنتاج في الإمارات (-90 ألف برميل يوميا)، ونيجيريا (-74 ألف برميل يوميا) وليبيا (-40 ألف برميل يوميا).

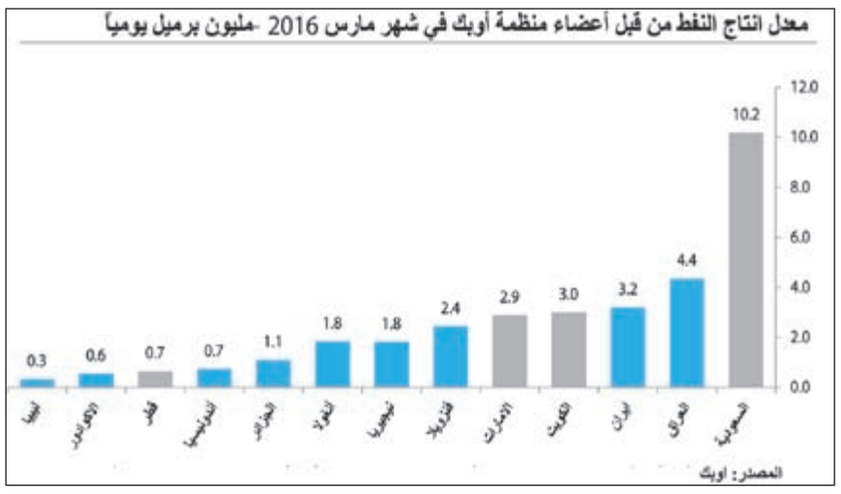

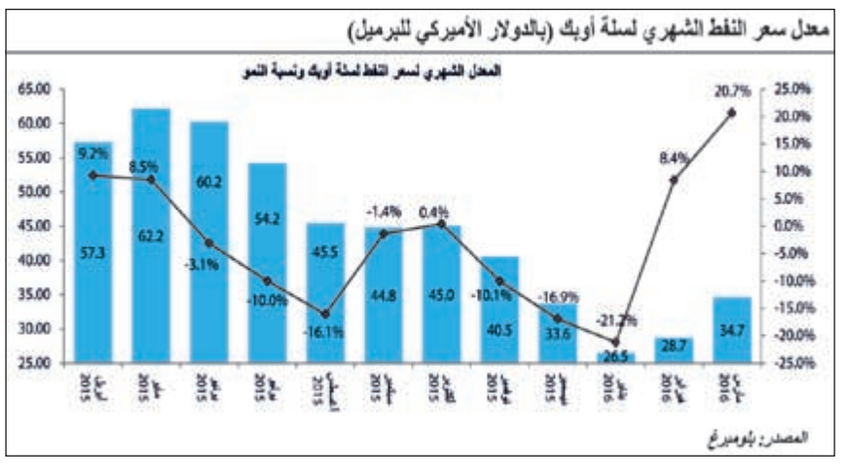

خام برنت ارتفع لأعلى مستوياته في 4 أشهر عند 43 دولاراً للبرميل

الدول المنتجة للنفط تستعد لتجميد إنتاجها عند أعلى مستوى على الإطلاق

عوامل ساهمت في دعم أسعار النفط

ذكر تقرير «كامكو» ان هناك عدة عوامل ساهمت في دعم اسعار النفط خلال مارس الماضي، وهي كما يلي:

- انخفاض سعر الدولار الأميركي على ضوء تراجع توقعات رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي فضلا عن ظهور علامات تشير إلى ارتفاع الطلب في الصين.
- أشارت البيانات الأميركية إلى استمرار انخفاض مستويات مخزون النفط الأميركي على نحو مفاجئ وتراجع الإنتاج النفطي بالولايات المتحدة الذي انخفض لأدنى مستوى له للمرة العاشرة خلال 11 أسبوعا.
- استقرار مستوى الإنتاج النفطي بالولايات المتحدة فوق مستوى 9 ملايين برميل يوميا بفارق قليل، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ نوفمبر 2014، وسط تزايد فرص انخفاضه لما دون.
- انخفاض عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة للمرة الـ 15 خلال الأسابيع الـ 16 الماضية ليصل إلى 354 حفارا بعد تراجعه بمعدل 8 حفارات، حسبما أفادت البيانات الأسبوعية الصادرة عن شركة بيكر هيوز.
- لم يكن لقرار رفع الحظر عن تصدير النفط الأميركي، الذي صدر أساسا لتمكين منتجي النفط في الولايات المتحدة من تصدير فائض إنتاجهم النفطي، أي تأثير على هذه الأجندة بل بالعكس، قفزت واردات الولايات المتحدة من النفط لأعلى مستوى لها في 3 سنوات.
- لم يعد منتجو النفط في الولايات المتحدة يتمتعون بمزايا انخفاض أسعار النفط عن طريق بيع إنتاجهم إلى المصافي المحلية حيث تم تعويض انخفاض الإنتاج النفطي الأميركي بواردات النفط الأجنبي.

"الوطني" تصدر قائمة أعلى الأرباح المعلنة

"الجمان": 1,5 مليار دينار أرباح الشركات المدرجة في 2015

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ان صافي الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تراجع بنسبة 0,7٪ في العام 2015 ليبلغ 1,5 مليار دينار بالمقارنة مع 1,6 مليار دينار في العام 2014 .

وأضاف التقرير ان قطاع البنوك تصدر باقي القطاعات خلال 2015 من حيث النمو المطلق في أرباحه بواقع 55,9 مليون دينار، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بمقدار 55,1 مليون دينار، ثم قطاع التأمين بواقع 12,2 مليون دينار، بينما تصدر قطاع الاتصالات باقي القطاعات من حيث تراجع أرباحه في 2015 بواقع 56,6 مليون دينار، تلاه قطاع الخدمات المالية بمقدار 35,9 مليون دينار، ثم قطاع الصناعة بواقع 22,2 مليون دينار.

أما على صعيد الشركات، فقد تصدرت «قابضة م ك» قائمة الشركات الأعلى نموا في نتائجها المطلقة بواقع 37,5 مليون دينار، تلتها «إيفا فنادق» بمقدار 32,2 مليون دينار، ثم «وطني» بواقع 20,4 مليون دينار، أما «زين»، فقد تصدرت أكثر الشركات تراجعا في نتائجها في 2015 بواقع 40 مليون دينار، تلتها «كابلات» بمقدار 36,1 مليون دينار، ثم «أريدو» بمقدار 19 مليون دينار.

أما من جانب النمو المطلق في ربحية السهم في العام الماضي 2015، فتصدر القائمة «هيومن سوفت» بواقع 76 فلسا، تلاه «إيفا فنادق» بنمو 53 فلسا، ثم «مشاعر» بزيادة 48 فلسا، في حين تصدر «كابلات» قائمة أكثر الشركات تراجعا في ربحية السهم في 2015 بواقع 172 فلسا تلاه بفارق واسع «ياكو» بمقدار 49,4 فلسا ثم «إنوفست» بمقدار 46,5 فلسا.

أما من حيث أعلى الأرباح المعلنة المطلقة للعام 2015، فتصدر القائمة «وطني» بواقع 282,2 مليون دينار، تلاه بفارق شاسع «أهلي متحد» بمقدار 162 مليون دينار، ثم «زين» بواقع 154,3 مليون دينار. وفي المقابل، تكبدت «كابلات» أعلى الخسائر المطلقة في 2015 بواقع 31,6 مليون دينار، تلاها «الإثمار» بمقدار 18,5 مليون دينار، ثم «إنوفست» بخسارة صافية بلغت 14,4 مليون دينار.

وعلى صعيد أعلى ربحية محققة للأسهم خلال 2015، فتصدر القائمة «هيومن سوفت» بواقع 144 فلسا، تلاه بفارق واسع «أغذية» بمقدار 112 فلسا، ثم «سينما» بمقدار 102,2 فلس. وفي المقابل، كانت أكبر خسارة للسهم في «كابلات» بواقع 150 فلسا، تلاه بفارق كبير «إنوفست» بمقدار 50,5 فلسا، ثم «الديرة» بمقدار 50,3 فلسا.

وقد استحوذ قطاع البنوك على 53,9٪ من صافي ربح القطاعات للعام 2015، تلاه بفارق واسع قطاع الاتصالات بحصة بلغت 13,7٪، ثم قطاع العقار بنسبة بلغت 9,4٪ من الإجمالي.

وقد حققت 130 شركة ربحا في 2015 مقابل خسارة 46 أخرى بنسبة 74٪ للشركات الرابحة و26٪ للخاسرة، في حين ارتفعت نتائج 95 شركة في 2015 بالمقارنة مع العام 2014 بنسبة 54٪ من الشركات المدرجة مقابل تراجع 81 شركة بحصة 46٪ من الإجمالي.

وقد شملت التحليلات والاحصائيات أعلاه 176 شركة مدرجة، حيث تم استبعاد الشركات التي لا يتوافق عامها المالي مع السنة الميلادية وعددها 17 شركة، وكذلك 8 شركات لم تعلن نتائجها عن عام 2015 حتى تاريخه، والتي تم إيقاف أسهمها عن التداول تبعا لذلك.

130 شركة حققت ربحاً خلال العام الماضي مقابل خسارة 46 أخرى

إحصائية لنتائج العام 2015

إعداد : مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية

البيان	العدد	النسبة
الشركات الرابحة	130	74%
الشركات الخاسرة	46	26%
إجمالي الشركات	176	100%
الشركات التي حققت نمواً في النتائج	95	54%
الشركات التي حققت تراجعاً في النتائج	81	46%
إجمالي الشركات	176	100%

* التحليلات أعلاه لا تشمل التالي :

1- عدد 17 شركة سنتها المالية مختلفة عن العام الميلادي لم تشملها التحليلات أعلاه .

2 - 8 شركات تم ايقافهم عن التداول ولم يعلنو نتائج العام 2015 (إيفا - أعيان - مدار - صيرفة - آسيا - أموال - وط للمسالخ والغذائية)

"بيان": غير مجد حالياً تشكيل لجان لمتابعة الإصلاح الاقتصادي

قال تقرير صادر عن إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار انه على الرغم من المكاسب التي حققتها البورصة في الفترة الأخيرة، إلا أن أدائها بشكل عام لايزال ضمن النطاق السلبي في ظل ضعف السيولة واستمرار ظاهرة انسحاب الشركات المدرجة وعدم وجود عوامل دعم حقيقية تسهم في إنعاش مؤشراتها، إضافة إلى بطء الدولة في اتخاذ خطوات تنفيذية جادة لمعالجة آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد المحلي الذي تأثر كثيرا في الفترة الأخيرة، ليس بسبب تراجع أسعار النفط فحسب، وإنما لاستمرار تجاهل الحكومة لنصائح الكثير من الجهات الاقتصادية المرموقة بشأن دعم شركات القطاع الخاص وإصلاح العديد من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد والتي تشكل سببا مهما لما آل إليه وضع الاقتصاد المحلي بشكل عام وسوق الكويت للأوراق المالية بشكل خاص.

وتطرق التقرير إلى قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح خلال الأسبوع الماضي بتشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي، حيث أوضح التقرير أن تكرار تشكيل لجان (عديمة الجدوى) لمتابعة الإصلاح الاقتصادي بات أمرا غير محبذ في الوقت الراهن، نظرا لعدم تحقيق معظم اللجان السابقة للأهداف التي تم إنشاؤها من أجلها، فالإصلاح الاقتصادي لا يتحقق من خلال تشكيل لجان اقتصادية أو ما شابه ذلك، بل يحتاج إلى قرار سريع وجريء بشأن تغيير السياسة الاقتصادية العامة للدولة والبدء بمعالجة المشكلة من جذورها، فالمشكلة تكمن في أن الاقتصاد الوطني يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد على مصدر شبه وحيد، وهي المعضلة التي كان يجب ان تعالج منذ سنوات عدة.